دعوة

الدكتور عادل جزارين رئيس اتحاد الصناعات ورئيس جمعية رجال الأعمال المصريين السابق، قال ان فكرة الدمج بين اتحادى الصناعات والغرف التجارية يمكن بلورتها من منظور آخر.. وهو الدعوة لإنشاء منظمة تجمع كل اتحادات وجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين..

ملف من إعداد: ناهد إمام

سألنا رجال الأعمال وأهل البيزنس عن الفكرة:

هل توافق على دمج اتحـــــــــ

• المعارضون: المصالح متضاربة ولن يفيد الطرفين

الصناعة والتجارة لا غنى لاقتصاد أى دولة عنهما.. ولكل جناح منهما أهله من المستثمرين.. وتجمع نشاطهما فى مصر وزارة واحدة وان كان هناك اتحاد يضم العاملين فى كل قطاع.. وعادت من جديد فكرة دمج اتحاد الصناعات مع اتحاد الغرف التجارية لتكوين كيان ضخم يحافظ على مصالح كل تاجر وصانع على أرض الوطن ويعمل على حل المشاكل التى تواجه كل طرف ويناقش القوانين والتشريعات الخاصة بالمنظومة الاقتصادية وفى الوقت نفسه يحافظ على الانتاج المحلى سواء فى السوق الداخلية أو عند منافسته فى الخارج .. ولأن الفكرة ليست جديدة وانما تطرح كل فترة.. فقد قامت ، بيزنس اليوم ، باستطلاع آراء رجال الأعمال وأهل البيزنس من الصناع والتجار وطرحت عليهم سؤالا واحدا هل توافق على دمج اتحادى الصناعات والغرف التجارية؟ لمن نفاجأ بأن الأغلبية رفضت الفكرة تماما لاختلاف المصالح والمشاكل وقال هؤلاء المعارضون ان الدمج لن يفيد وانه إذا كان رجال الصناعة والتجارة فى مصر يعملون تحت مظلة وزارة واحدة فإن ذلك لا يعنى ان الدمج سينجح .. وأوضحوا انه إذا كانت الدول الصناعية لديها اتحاد واحد للنشاطين فإن الرؤية واضحة فى تلك البلدان والعلاقات مستقرة ما بين الصانع والتاجر ولكن عندنا مازلنا بداية الطريق والمنتجون سيبحثون عن الحماية والمنافسة مع الأجنبى ومحاربة المستورد.. بينما التجار سيؤدون العكس لذلك فكل كيان أدرى بأحواله وعنده ، أجندة ، خاصة به ويضع الحلول لمشاكله ويطالب بالتشريعات التى تخمى مصالحه.. وأضافوا ان هناك ٢٠ ألف تاجر بمختلف المحافظات ومثلهم أو أكثر من رجال الصناعة وفى هذا العدد الضخم ستتوه الحدود وربما حاول كل جانب فرض رأيه مما سيؤثر على الحياة الاقتصادية.. وبدلا من تحقيق التكامل سيحارب كل طرف الأخر ويحاول القضاء عليه.. أما المؤيدون فحجتهم ان أهل البيزنس جميعا فى مركب واحد وهذا الكيان الجديد الذى سيضمهم سيكون قويا ويمكنه فرض رأيه وتحقيق مصالح التجار والصناع وسيكون له بالتأكيد رأى مسموع لدى صناع القرار ودوليا أيضا مما يفيد فى عقد الاتفاقيات التى تصب فى صالح الاقتصاد الوطنى.. وقالوا ان الكيان الجديد بالطبع سيكون رئيسه من رجال الصناعة على أساس ان كل صانع تاجر وليس العكس على ان يتم انتخاب وكيل للرئيس يمثل كل جانب (وكيل من الصناع وآخر من التجار).. وهناك فريق ثالث يرى ان الدمج خطوة نهائية لابد ان يسبقها خطوات تبدأ بالتعاون بين الاتحادين أولا وتنسيق المواقف ثم إنشاء تجمع يضم جميع اتحادات وجمعيات المستثمرين ورجال الأعمال يكون هدفه إقامة مشروعات استثمارية تخدم خطط التنمية الاقتصادية والمساعدة فى توفير فرص عمل جديدة تقضى على البطالة وبذلك يتقدم الوطن.. وإذا كنت لم تشارك فى استطلاع ، بيزنس اليوم ، فلأى فريق ستعطى صوتك.. هل أنت مع دمج الاتحادين أم ضده؟

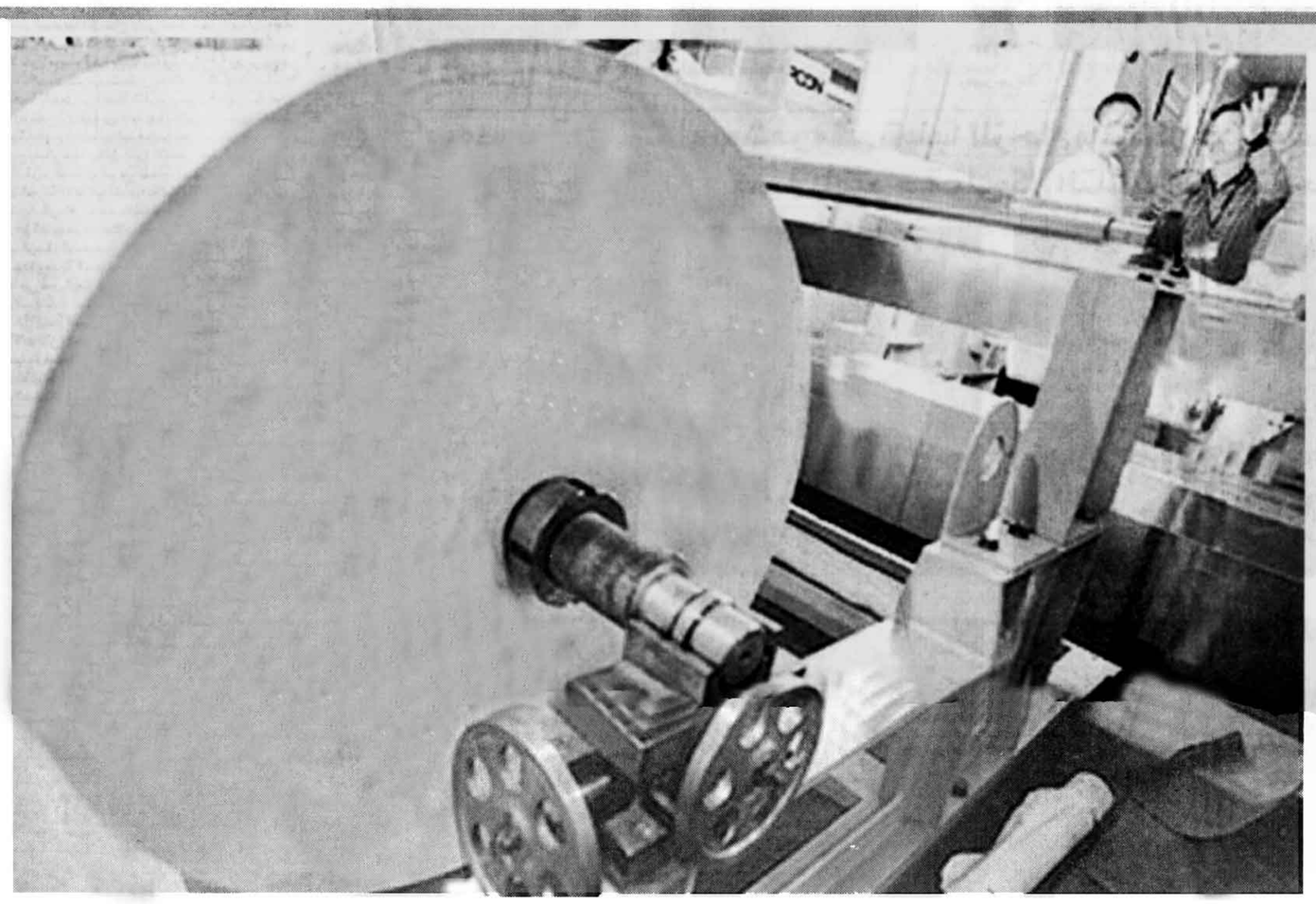

د. محمود سليمان: المطلوب مجلس تنسيقي بين الاتحادين

د. محمود سليمان رئيس جمعية مستثمري العاشر من رمضان السابق ورئيس شركة اركوارزد الايطالية ورئيس شعبة البويات يشير الى انه رغم وجود العديد من الدول في الخارج قامت بتطبيق نظام الدمج بين الغرف التجارية والصناعية إلا ان تطبيق هذا الاتجاه في مصر يعد صعبا. نتيجة اننا غير مؤهلين لتحقيق ذلك.

ويقترح وجود مجلس تنسيق بين الاتحادين يقوم بوضع الاسس والافكاروالمعايير القابلة للتطبيق للترابط بين القطاعين التجاري والصناعي.

لويس عطية: نطالب بشعبة مستقلة لصناعة الملابس الجاهزة وليس الدمج

لويس عطية رئيس شعبة الملابس الجاهزة بغرفة تجارة الاسكندرية يعلن عن رفضه التوجه للدمج المقترح بين اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات المصرية مشيرا الي ان عدم القدرة علي حماية المصالح في كلا الاتحادين لاختلاف الاهداف المطلوبة بين التاجر والصانع ويري ان هناك توجه لفصل التخصصات النوعية في الغرف الصناعية مثل التوجه لانشاء غرفة لصناعة الملابس الجاهزة باتحاد الصناعات تكون منفصلة عن غرفة الصناعات النسيجية فإذا كان ذلك التوجه في الوقت الحالي فكيف يتم قبول عمليات الدمج بين الاتحادين بالغرف والشعب التابعة لهما!!

محمد الراشد: «لخبطة» فى الاختصاصات تحتاج لجهة «صريحة» تتحدث عن التاجر

محمد الراشد رئيس مجلس ادارة شركة «الراشد» للتجارة واحد وكلاء الحديد، يبدأ حديثه متسائلاً حول اسباب التوجه للدمج بين الصناعات والغرف التجارية؟

مشيرا الى ان الدمج سيحقق مصالح الشارع الاقتصادى ولكن بالنظر بطريقة عملية لن يكون هناك جدوى من تطبيق فكرة الدمج المقترحة نتيجة اختلاف مشكلات كل طرف .. فهموم التاجر تختلف عن الصانع والدمج سيتسبب فى حدوث «لخبطة» بين الاختصاصات فهناك حاجة الى وجود جهة «صريحة» تتكلم عن التاجر واحتياجاته.

ويصف عملية الدمج بين فى جهة واحدة بعدم الفاعلية وانها ستخدم جهة معنية وهى الصناعة على حساب مصالح التجار.. ويرى انه فى حالة حدوث ذلك سيعنى «انفلات» مصداقية الغرف التجارية.

ويشير الى ان تأييد عملية الدمج كان يمكن ان يحظى بالقبول .. اذا كانت هناك توسعات تهدف الى الربح او الفائدة.. ولكنها لا تتضمن هذه الاهداف بل مجرد تداخل بين الاختصاصات.

أحمد جلال: صعب التحقيق .. التعاون أفضل

المهندس احمد جلال رئيس جمعية الاعمال والاستثمار الدولى، وممثل جمعية رجال الاعمال المستقلين الاتراك «الموصياد» فى مصر، وعضو مجلس ادارة شعبة تجارة الورق بغرفة تجارة القاهرة، اعلن عدم موافقته على فكرة الدمج المقترحة بين اتحاد الصناعات والغرف التجارية مشيرا الى وجود اختلاف واضح بين عقلية التاجر ونظيره الصانع، كما ان اتحاد الصناعات يضم الصناع الذين هم ايضا تجار ولكن ليس كل تاجر صانعاً، وبالتالى فإن الدمج يعنى نوعاً من التشويش، ولكن يمكن ان يحدث تعاون مشترك بينهما .. لأن الدمج سيكون من الناحية النظرية ولكن بصورة عملية صعب التحقيق.. وذلك رغم وجود الجميع تحت مظلة وزارة واحدة وهى التجارة والصناعة ولكن ذلك لا يعنى نجاح فكرة الدمج.

الدكتور نادر رياض: لا يوجد وضوح كامل للحدود بين النشاطين

الدكتور نادر رياض رئيس مجلس ادارة شركة «بافاريا - مصر»، وعضو مجلس ادارة غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات، ورئيس الاتحاد العربى لحقوق الملكية الفكرية وعضو لجنة الصناعات الهندسية بجهاز حماية المستهلك التابع لوزارة التجارة والصناعة، يقول ان تطبيق نظام الدمج بين اتحاد الصناعات، والغرف التجارية .. قد يكون مطبقا فى بعض الدول الصناعية.. ولكن تطبيقه ونجاحه يعتمد فى تلك الدول على اساس وجود وضوح كامل بين الحدود التى تحكم الصناعة.. واختلافها عن تلك التى تحكم القطاع التجارى .. ولكن الامر غير متوافر فى مصر وبالتالى تكون هناك صعوبة فى عمليات دمج التجارة والصناعة فى اتحاد واحد لانه سينتج عن ذلك تشابك غير واضح.

ويشيرالى انه مثلا فى حالة الصناعة يكون من مصلحة المصنعين تشجيع تطبيق الاجراءات الحمائية على المنتجات الكاملة الصنع لحماية الصناعة المحلية .. بينما يطالبون بتخفيضها او حتى الغائها على المواد الخام اللازمة للانتاج، وايضا هناك اختلاف فى ظروف تشغيل العمالة الموجودة فى المصانع مقارنة بالنشاط التجارى، ومستويات التدريب المستمر توافرها فى الصناعة للارتقاء والعمل على رفع مهارات العامل فى الصناعة وهذا لا يكون شرطا مستمرا فى التجارة وغيرها من امور التباين بين النشاطين.

حامد موسى: فى حالة الاندماج.. الرئيس من الصناعات ووكيل عن كل اتحاد

حامد موسى رئيس شعبة الصناعات البلاستيكية التابعة لغرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات يقول ان الدمج يتطلب تقييم العديد من الأوضاع فى مقدمتها هدف كل طرف واختلافه عن الآخر، فمثلا التاجر عندما يأتى بسلعة، يضيف عليها هامش الربح ويبدأ فى بيعها ويتحكم فى ذلك الهامش ولا توجد عليه أعباء تكاليف أخرى غير مباشرة حيث يحدد على حسب قيمة السلعة فقط والربح.. بينما فى حالة الصانع الوضع يختلف فهناك تكاليف متنوعة مثل أجور العمالة، الطاقة، المواد الخام وغيرها من مستلزمات التصنيع.

أيضا بالنظر الى تطبيق اتفاقيات دولية تتعلق بإعفاءات أو تخفيضات جمركية.. يلاحظ ان هناك اختلافات فى وجهات النظر ومدى الاستفادة المحققة.. حيث يتضرر الصانع من دخول السلعة تامة الصنع بدون رسوم جمركية.. بينما التاجر لن تفرق بالنسبة له وسيكون لديه فقط مشكلة الشراء والتخزين بدليل ان التاجر يمكن ان يستورد سلعة من الصين مثلا شريطة انخفاض أسعارها للقدرة على تسويقها حتى لو حدث منافسة للمنتج المحلى.

وبصورة عامة لو كان هناك افتراض بتحقيق عملية الدمج فيفضل ان يكون رئيس الاتحاد المندمج من اتحاد الصناعات بالانتخاب ووجود وكيلين أحدهما من التجارة والآخر من الصناعة.

احمد البراوى: غرف الصناعات متخصصة.. والتجارة جغرافية

احمد البراوى مدير إدارة الدراسات الاقتصادية بشركة «سامى تريد» للتجارة وعضو جمعية رجال الأعمال المصريين، يرى ان كل كيان يتضمن العديد من الغرف المتخصصة والمتنوعة وتختلف فى مضمونها والدمج بينها قد يواجه بمشاكل عديدة، فمثلا اتحاد الصناعات ينبثق عنه غرف متخصصة فى صناعات محددة وتمثل كل غرفة مجالا صناعيا بعينه كغرفة الصناعات الهندسية، التجارية، الغذائية، وغيرها، وتختص كل غرفة بدراسة مشاكل المصانع ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها مع الجهات المعنية والمساعدة فى تطوير وتحديث كل ما يتعلق بهذه الصناعة، أما اتحاد الغرف التجارية فإن تنظيمه جغرافى وتتبع كل غرفة مدينة أو محافظة ومهمته الأساسية الاهتمام بكل ما يتعلق بمصالح التاجر وبالتالى قد تختلف هذه المصالح عن مصالح الصانع.

ـــــادى الصناعات والغرف التجارية؟

• المؤيدون: كيان أكبر يستطيع حماية إنتاجنا بالداخل والخارج

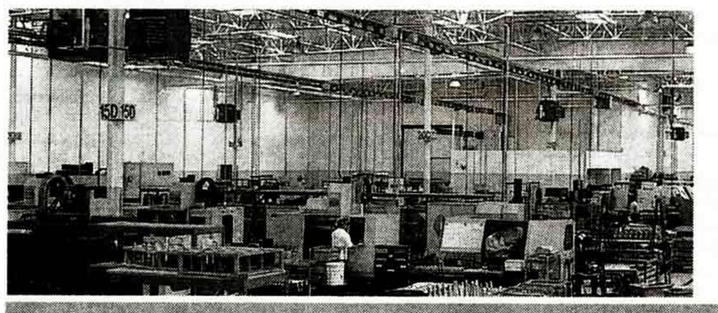

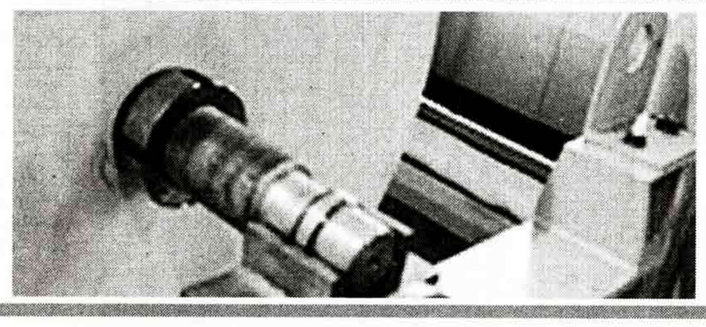

أحمد حلمى: الكل فى مركب واحد لنجاح الكيان الجديد

احمد حلمى رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة «مصر-الحجاز» وعضو المجلس التصديرى للصناعات الكيماوية، يقول ان فكرة الدمج ليست مرفوضة بصورة كلية لتكوين كيان واحد يجمع بين الاتحادين ولكن هناك شروط وقواعد من الواجب تطبيقها حتى لا تكون نتيجة هذا الكيان الجديد هو الفشل، وتتمثل تلك القواعد فى عدم الحساسية غير السليمة تجاه من يشتغل ولحساب من فالمطلوب ان يعمل جميع الأعضاء من الطرفين وكانهم فى مركب واحد وأن الهدف هو نجاح ذلك الكيان دون تغليب أى من المصالح على الأخرى، وبطبيعة الحال فى حالة تطبيق فكرة الدمج فإن الخلاف حول من يشغل منصب الرئيس لهذا الكيان الجديد.. سيتم حسمه لصالح أحد أعضاء اتحاد الصناعات باعتبار ان الصانع لديه الإلمام بهموم التاجر أيضا ومشاكله وليس العكس.

أحمد حجاج: التعاون أولا .. ثم نفكر فى الاندماج

احمد حجاج وكيل المجلس التصديرى لمواد البناء والتشييد، يرى أن هناك أفكارا بخلاف الدمج يجب مناقشتها ودراسة إمكانية تفعيلها مثل التعاون بين اتحاد الصناعات والغرف التجارية، بمعنى لا يمنح أى سجل تجارى ينتج عنه نشاط صناعى إلا بعد الحصول على موافقة من اتحاد صناعى وضرورة تسجيله فى اتحاد الصناعات ولا يتم تجديد ذلك السجل إلا بعد موافقة الاتحاد، أيضا هناك حاجة الى استخدام المقارات الخاصة بالغرف التجارية فى مختلف المصانع لخدمة اتحاد الصناعات من حيث توفير المعلومات وتقديم الخدمات للتعاون بين القطاعين الصناعى والتجارى فى كل محافظة من خلال تلك الغرف وفى حالة نجاح تلك الخطوة الهامة من التعاون سواء فى الحصول على سجل تجارى أو تبادل البيانات والمعلومات.. يمكن ان تلحقها الخطوة التالية والدراسة المتأنية لفكرة الدمج.

أحمد بيومى: الخلاف واضح خاصة فى الاستيراد

احمد بيومى عضو مجلس إدارة الشعبة العامة للمستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية والوكيل الوحيد لإطارات «هانكوك» فى مصر، يرى ان الغرف التجارية ليست بكيان بسيط حيث يضم الاتحاد أكثر من ٢٠ ألف تاجر يعملون فى مختلف الأنشطة التجارية وعلى مستوى جميع المحافظات.. وبالتالى فإن محاولة دخول هذا الكيان الضخم وسط كيان آخر كبير مثل اتحاد الصناعات ستكون الأولوية فى هذه الحالة لصالح الصناعة وعدم القدرة على التعامل مع متطلبات ذلك الكم الكبير من التجار.

ويشير الى انه بالنظر الى المنظومة الاستيرادية سيكون الخلاف واضحا حيث يستورد التاجر البضاعة التى يوجد عليها طلب داخلى دون النظر الى بوجود مثيل محلى لها ويمكن أن يخلق المنافسة، بينما الصانع لابد ان يتفق أمام تلك الجمعيات الاستيرادية طالما انها منتج تام وله مثيل محلى كوسيلة لتوفير الحماية المطلوبة.. وتعارض المصالح سيؤدى الى نشوب المشاكل وعدم التوصل الى حلول لمعالجتها.

يحيى زنانيرى: الفكرة غير مجدية.. وصعب تحقيقها

يحيى زنانيرى رئيس جمعية منتجى الملابس الجاهزة ونائب رئيس الشعبة العامة للملابس بالاتحاد العام للغرف التجارية، يرى ان الفكرة المطروحة تعد غير مجدية ومن الصعب تحقيقها فبالنسبة لعدم فائدتها لن تستطيع النهوض بمتطلبات النشاط التجارى أو الصناعى ولكن كل كيان بمفرده لديه الدراية بمعرفة همومه ومدى إمكانيات حلها، وبالنسبة لصعوبة التحقيق فهى تتمثل فى الصراعات التى ستنشأ وسيكون كل طرف من مصلحته أن يلغى وجود الطرف الآخر ولن يعود ذلك بالنفع على أى طرف حيث ان كلاً منهما ضرورى للوجود فى المنظومة الاقتصادية والسعى نحو تدعيمه وليس العمل على محاربته أو القضاء عليه.

د. عبدالعليم نوارة: أقدر على التفاوض محليا .. وتوفير الحماية خارجياً

الدكتور عبدالعليم نوارة رئيس مجلس الاعمال المصرى ـ التونسى يرى ان الدمج يمكن ان يخلق كيانا واحدا قويا يجمع بين الصناع والتجار ويؤدى الى توحيد كلمتهم خاصة فى اى مباحثات تتم بين القطاع الخاص ونظيره فى الخارج موضحا ان وجود اتحاد يضم الكيانات الكبرى فى الغرف التجارية واتحاد الصناعات سيكون اقدر على التفاوض ايضا داخليا وتوفير الحماية للمنتج الوطنى خاصة بعد دمج التجارة الخارجية والداخلية وقطاع الصناعة فى وزارة واحدة تهتم برعاية مصالح القطاعين الصناعى والتجارى.

ويشير الى ان الاتجاه العالمى حاليا هو العمل على دمج الكيانات الاقتصادية ومنظمات الاعمال التى ترعى مصالحها وإزالة أى تناقض ويكون لذلك الكيان الجديد القوة على المستويين المحلى العالمى وفق سياسة وبرنامج واحد وأليات واضحة.

د. عادل جزارين: أدعو لتجمع يضم اتحادات وجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين

الدكتور عادل جزارين رئيس اتحاد الصناعات ورئيس جمعية رجال الأعمال المصريين السابق، يقول ان فكرة الدمج بين اتحادى الصناعات والغرف التجارية يمكن بلورتها من منظور آخر.. وهو الدعوة لإنشاء منظمة تجمع كل اتحادات وجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين.. يكون هدفها هو زيادة مشاركة القطاع الخاص فى تقديم المقترحات حول مشروعات القوانين والتشريعات التى تقوم بإعدادها الحكومة.. لخدمة النشاط الاقتصادى سواء التجارى أو الصناعى، كما يكون لتلك المنظمة القدرة الموحدة على التفاوض والتعاون مع منظمات الأعمال العربية والأجنبية الاقتصادية الخارجية بهدف تنشيط وتنمية التعاون التجارى والاقتصادى وزيادة إقامة الاستثمارات المشتركة بما يحقق الصالح من خلال إقامة مشروعات استثمارية جديدة تخدم خطط التنمية الاقتصادية وتساعد فى توافر المزيد من فرص العمل الجديدة.

عمر بلبع: اختلاف المصالح .. يؤدى إلى صعوبة التنفيذ

عمر بلبع نائب رئيس الشعبة العامة للسيارات بالاتحاد العام للغرف التجارية، ونائب رئيس لجنة التجارة الداخلية بجمعية رجال الاعمال المصريين، يرى ان هناك صعوبة فى التنفيذ العملى لعملية الدمج بين كيانين مثل اتحاد الصناعات والغرف التجارية رغم انهما تحت مظلة وزارة واحدة هى التجارة والصناعة .. والسبب فى ذلك هو اختلاف الانشطة التى تقع فى كل اتحاد وكذلك المصالح المختلفة، فمثلا التجار مهتمون بتذليل المشاكل التى تعوق حركة التجارة، بينما الصناع اهتماماتهم الاساسية توجه لتنمية الاستثمارات الصناعية وحماية انتاجهم ودعم قدرته التنافسية مع المنتج الاجنبى او المستورد وفى الوقت نفسه الوقوف ضد الاستيراد غير الرشيد للسلع والذى يمثل فى كثير من الاحيان منافسة غير عادلة مع المنتجات المحلية.

د. ناجى البير: الفكر مختلف .. ولا يوجد تشابه فى النشاط

الدكتور ناجى البير رئيس لجنة الصناعة بالغرفة التجارية الفرنسية، نائب رئيس شعبة الصناعات الكهربائية التابعة لغرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات، عضو مجلس ادارة الاتحاد النوعى المصرى لجمعيات المستثمرين، يؤكد رفضه بصورة كاملة لفكرة الدمج بين اتحاد الصناعات والغرف التجارية نتيجة الاختلاف الكلى فى الفكر، وطبيعة النشاط، والمشاكل السائدة فى كل قطاع، الى جانب اختلاف طبيعة السوق المستهدف فى كل نشاط اقتصادى وايضا مستويات العمالة الموجودة.

ويوضح ان الدمج لابد ان يكون بين كيانات متشابهة الهدف منها هو خلق كيان واحد وكبير يحقق الاهداف المخطط لها فى الكيانات الفردية الصغيرة، ولكن ذلك لا ينطبق على الفكرة المقترحة لعدم وجود التشابه من الاساس.